



لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا: يجب على الدول الأعضاء اغتنام الفرصة لإنشاء آلية للأشخاص المفقودين

جنيف، (17 حزيران/يونيو 2022) – "يجب على الدول الأعضاء أن تتحرك الآن نيابة عن الملايين الذين يبحثون عن أحبائهم المفقودين في سوريا"، وفق ما أعلنه باولو بينيرو، رئيس لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، اليوم عندما أصدرت اللجنة ورقتها بعنوان المفقودون والمختفون في سوريا: هل من سبيل للتحرك قدماً؟، والتي تتضمن توصيات بشأن إنشاء آلية ذات ولاية دولية.

وسينشر الأمين العام للأمم المتحدة قريباً دراسة طُلبت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 228/76 حول كيفية تعزيز الجهود لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين في سوريا وأماكن وجودهم وتحديد هوية الرفات البشرية وتقديم الدعم للأسر.

"وهناك الكثير من الأمور التي يمكن القيام بها لدعم الضحايا والناجين في عملية البحث، فالعائلات قد انتظرت وقتاً طويلاً بالفعل"، حسب ما قاله السيد بينيرو. وأضاف أن "هذه القضية تؤثر بشكل خطير على الناس من جميع الأطياف السياسية والجغرافية في سوريا ويجب أن يؤدي التقرير القادم للأمين العام إلى اتخاذ إجراءات ملموسة دون مزيد من التأخير".

وبعد مرور أكثر من عقد على بدء النزاع السوري، تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 100000 شخص في عداد المفقودين أو اختفوا على يد أطراف النزاع – من القوات الحكومية والجهات المسلحة غير التابعة للدولة. ولا يزال مكان وجودهم ومصيرهم مجهولين حتى الآن، مما يجعل أسرهم تعاني الأمرين ويترك المعتقلين معزولين عن العالم الخارجي. ولقد دأبت اللجنة على الدعوة لإنشاء هيئة لتوحيد المطالبات المقدمة لمجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والإنسانية لتعقب وتحديد هوية المفقودين والمختفين بكفاءة وفعالية ومساعدة أسرهم. وينبغي أن تكون مشاركة الأسر والضحايا والناجين في صلب عمل هذه الهيئة.

وشدد المفوض هاني مجلي على "أن هذه الآلية يجب أن تضمن مشاركة عائلات المفقودين في سوريا، وأن تكون في متناولهم، بغض النظر عن مكان إقامتهم أو الصلات أو الارتباطات الفعلية أو المتصورة. فهم ضحايا أيضاً، وينبغي للآلية أن ترفع أصواتهم عالياً أثناء سعيهم للحصول على المعلومات. وأشار مجلي إلى أنه "لا بد من إنشاء آلية فعالة في أسرع وقت ممكن. فالتجارب على الصعيد العالمي تُظهر أنه كلما طال إنشاء مثل هذه الآلية كلما زادت صعوبة الكشف عن مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين والمختفين".

ويمكن للآلية أيضاً تنسيق المبادرات مع أطراف النزاع لتقديم المساعدة الفنية والمشورة فيما يتعلق بالمتحجرين وغيرهم من الأشخاص المفقودين ورفاتهم، بما في ذلك أولئك الذين تم العثور عليهم في المقابر الجماعية، والتي يجب حمايتها في غضون ذلك.

"ويعتبر بحث العائلات عن أحبائها في سوريا محفوفاً بخطر الاعتقال والابتزاز وسوء المعاملة. ففي الشهر الماضي، انتظر الآلاف في شوارع دمشق متألين عبثاً على أمل العثور على أحبائهم على قيد الحياة بعد إعلان العفو الحكومي الأخير. وشاهد آخرون مقاطع فيديو مؤلمة لجرائم قتل لمعرفة ما إذا كان أقاربهم قد قُتلوا، وذلك بعد نشر الفيديو الذي يُزعم أنه يُظهر إعدامات بإجراءات موجزة

لمدنيين في حي التضامن في عام 2013"، وفق ما أعلنته المفوضة لين ويلشمان. وأضافت أن "الحكومة والأطراف الأخرى تتعمد إطالة أمد معاناة مئات الآلاف من أفراد الأسر من خلال حجب المعلومات عن مصير المفقودين أو المختفين. ولكن لا يجب أن يصبح ذلك سبباً للاستسلام بل دعوة للتحرك."

وتظل اللجنة على استعداد لدعم عمل هذه الآلية عبر الكم الهائل من المعلومات التي جمعتها منذ عام 2011 بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في المعتقلات وتكرر تأكيد أهمية هذه المسألة لكل المعنيين.

للتواصل معنا:

لطلبات وسائط الإعلام، الرجاء التواصل مع رولاندو غوميز عبر البريد الإلكتروني rolando.gomez@un.org ورقم الهاتف 41 79 477 4411 +، أو يوهان إركسون، المفوضية السامية لحقوق الإنسان عبر البريد الإلكتروني johan.eriksson@un.org ورقم الهاتف 41 76 691 0411 +، وماثيو براون عبر البريد الإلكتروني matthew.brown@un.org أو باسكال سيم عبر رقم الهاتف 41 22 917 9763 + والبريد الإلكتروني simp@un.org

ويمكنكم متابعتنا عبر وسائل التواصل الاجتماعي: فيسبوك تويتر يوتيوب انستغرام

-النهاية